جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
المحور رقم - 5 -	دور الهيئات الحكومية في استدامة المؤسسات	
عنوان المداخلة	وسائل الحكومة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الادماج الوطني لطالبي الشغل	
الإسم واللقب	أحمد رجراج	تنطاست ليليا
المؤهل العلمي	دكتوراه	طالبة دكتوراه السنة الثانية
الوظيفة	أستاذ محاضر أ	/
التخصص	/	تحليل اقتصادي واستشراف
المؤسسة	جامعة الجزائر 3	جامعة الجزائر 3
ملاحظات	/	/

وسائل الحكومة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الادماج الوطني لطالبي الشغل

التلخيص

يعتبر موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المواضيع التي تشغل الجزائر بما فيها من امكانيات تسمح بتنمية اقتصادها ، من خلال زيادة انتاجية البلاد من جهة وخفض نسبة البطالة من خلال امتصاص التشغيل ، خاصة بعد تراجع أسعار النفط ابتداءا من 2013 واعتماد سياسة التقشف من طرف الدولة وتجميد التوظيف مع نمو ديموغرافي مهم، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يمكن أن تحل هذا المشكل بزيادة الناتج الداخلي الخام خارج قطاعات المحروقات وبالتالي الخروج من هذه التبعية للنفطية ومن هنا يكمن دور الدول في دعم هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي دورها في الادماج الوطني لطالبي الشغل.

Résumé

les petites et moyennes entreprises est l'un des sujets le plus préoccupant en Algérie, dans la possibilité de permettre le développement l'économie, en augmentant la productivité du pays, d'une part et de réduire le taux de chômage d'une autre part , surtout après la baisse des prix du pétrole, à partir de 2013 et l'adoption de la politique d'austérité par l'État et le gel du recrutement avec une croissance démographique importante, les PME peuvent résoudre ce problème et augmenter le PIB en dehors des secteurs hydrocarbures et donc de cette dépendance à l'égard du pétrole et c'est ici que vient le rôle de État à l'appui de ces petites et moyennes entreprises et donc son rôle dans l'intégration des demandeurs d'emploi nationaux.

مقدمة

لقد بات الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واضحا وجلياً خاصة لدى البلدان النامية وبما أن الجزائر جزء لا يتجزأ من هذه البلدان فإنها تسعى جاهدة لتطوير هذا القطاع، وتوفير المحيط اللازم لانتعاشه؛ وذلك مناظرة للدور الهام الذي يلعبه في مجال التنمية بمختلف فروعها هذا من جهة . من جهة اخرى تعتبر مشكلة البطالة في الجزائر من بين أهم معوقات التنمية الاقتصادية، خاصة في الآونة الأخيرة (منذ عام 1986 بداية التحول إلى النظام الرأسمالي) أين شهدت انتشاراً واسعاً في مختلف مناطق البلاد.

وفي هذا الصدد تتمثل إشكالية الدراسة في

فيما تتمثل وسائل الحكومة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما مدى مساهمتها في خلق مناصب شغل وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية ؟

ولحل هذه المشكلة لقد قسمت هذا المقال الى ثلاثة أجزاء كالتالي:

الجزء الأول: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

الجزء الثاني : الادماج الوطني لطالبي الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجزء الثالث: تحليل معطيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2002– 2013

الجزء الأول: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

تعرف الصناعة الصغيرة أنها الصناعة التي تضم منشآت يصل بالواحد منها عشر أو أقل أو عشرون فأقل أو خمسة وعشرون أو ربما يصل الى خمسين تنتج وتوزع سلعا وخدمات ، وتتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم في المناطق الحضرية في البلدان النامية ، وبعضها يعمل على العمل في داخل العائلة، والبعض قد يستأجر عمالا أو حرفيين ، ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير جدا أو ربما بدون رأس مال ثابت ،وتستخدم تقانة ذات مستوى منخفض، وعادة ما تكتسب دخولا غير منتظمة وتهيء فرص عمل غير مستقرة. وبالنسبة لحجم رأس المال الثابت في المنشآت الصغيرة فإن الأمر يتفاوت على مستوى البلدان النامية وعلى مستوى البلد الواحد نفسه أحيانا تفاوتا كبيرا إلا أنه بصفة عامة أصغر بكثير من المستخدم لدى الصناعة الكبيرة، فمن مميزات الصناعات الصغيرة ما يلي :

1- لها قدرة نسبيا على استيعاب أعدادا أكثر من العمال
2- تتميز بدرجة أعلى من المنافسة في السوق. فالعدد الموجود من المنشآت داخل الصناعة يكون، عادة كبير جدا، وحجم الوحدات الإنتاجية صغيرة ومتقاربة.
3- تعطي فرصة أكبر لدخول منظمين جدد الى الصناعة، وليس الأمر كذلك في الصناعات الكبيرة حيث يكون عدد المشروعات فيها قليل جدا، نظرا لظروف التسويق والتمويل وغير ذلك من الظروف المحيطة بها التي تعمل لصالح البعض ولغير صالح البعض الآخر ، فتقلل دائما من فرص دخول المنظم الجديد.
4- مرونة أكبر من الصناعات الكبيرة في تحمل عمليات التقلبات أو التغيرات في الظروف الاقتصادية. وهذه مسألة منطقية ، ولكنها مرتبطة عمليا بعملية التمويل، ومرتبطة بظروف سوق الصناعة الصغيرة ودرجة ارتباطه ببقية الأسواق داخل الاقتصاد أو درجة ارتباطه بالسوق الخارجية.
5- يرتبط الجانب الاقتصادي في الصناعات الصغيرة بجانب اجتماعي هام فالمشروع الصغير كثيرا ما يرتبط بالعائلة ، فيوفر فرص عمل كما يسهم في تعبئة مدخرات العائلة بطريقة قد لا يتحقق بطريق آخر. وبذلك نجد أن الاندماج بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي في للمشروعات الصغيرة سيهم في تعبئة المدخرات العائلية واستثمارها.

تراهن الجزائر اليوم بالخروج من التبعية على بناء اقتصاد يعتمد على دعم وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى جانب قيام الحكومة بالمشاريع القاعدية للحد من الاعتماد على إيرادات المحروقات ذات الطبيعة الناضبة. إن القسم الأكبر من هذه الثروة تذهب إلى دول متقدمة. ويكمن الخطر هنا في أن تجد هذه الدول مصادر بديلة للنفط والغاز في كثير من الاستخدامات ، فتتوقف أو تقل ايرادات الدول المنتجة والمصدرة للطاقة قبل نضوبها، ويعود توجه الحكومة الجزائرية نحو الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى:

- الرغبة في التحول الى الليبيرالية ووضع آليات للتقليل من البطالة المكشوفة بين الشباب وتأتي المخططات المتعلقة بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على رأس اهتمامات الحكومة.
- فشل سياسة احلال الواردات في الستينات والسبعينات من القرن السابق.

تم التوجه إلى التصنيع بعد الإستقلال ، فتحولت البلاد العربية بمحض إرادتها إلى مصادر طلب على المنتجات الرأسمالية الصناعية من أجل إحلال الواردات بإنتاج محلي، فترابطت عملية التحديث مع نقل التكنولوجيا وقد صاحب نقل التكنولوجيا عجز في توفير المهارات الوطنية لتشغيل التكنولوجيا الحديثة، فقد كانت النتيجة المباشرة لإخفاق عملية التحديث هو نقل التكنولوجيا من البلاد الغربية وزرعها في بيئة عربية غير ملائمة لاستقبالها أو الاستفادة منها.

فقد يعود أحد التحديث في البلاد العربية إلى افتقار شعوبها إلى المهارات الفنية المطلوبة لتشغيل التجهيزات التكنولوجيا المستوردة من الخارج. ففي فترة ما بعد الاستقلال تمت إقامة عدد كبير من المشروعات الصناعية على أساس معيار الاستعاضة بمنتجاتها النهائية من الواردات المماثلة، وأملا أن تتحول هذه المشروعات مع مرور الزمن إلى صناعات تصديرية والمثل الواضح هنا هو الصناعات التجميعية للسلع الاستهلاكية المعمرة . إن هذا النوع من التصنيع قد أدى في الواقع الى نتيجة مأساوية. فعوضا أن تكون هذه الصناعات بديلا عن الواردات أصبح أثنان متكاملين لا متنافسين، فالسيارة أو الغسالة التي كنا نستوردها كاملة في الماضي أصبحنا نستوردها في شكل مفكك لنقوم بإعادة تجميعها، و أصبحت الزيادة في الانتاج تتطلب زيادة في الاستيراد دون أن تصحب ذلك زيادة التصدير، وقد تعرضت هذه الصناعات لحالة تقرب من شبه التوقف الكامل خلال أزمات النقد الأجنبي التي واجهتها بعض الأقطار العربية المدينة في عقدي السبعينات والثمانينات.

وغالبا ما تكون التكنولوجيا المستوردة من المشاريع ذات الأحجام الكبيرة وباهظة التكاليف، وأنها على درجة من التعقيد تفرض الاستعانة تفرض الاستعانة بعمالة أجنبية ماهرة وبأجور عالية.

وقد صاحب عملية نقل التكنولوجيا تزايد الحاجات المالية ، ومن ثم تراكم الديون الخارجية ، فإعادة الهيكلة والتوجه نحو الخوصصة. يشكل تسديد أقساط الديون عبئا ثقيلا على النشاط الاقتصادي المحلي إذ يتطلب استقطاع جزء كبير من عائدات الدولة لتسديد الديون، وبذلك يقلل من حجم تراكم رأس المال الوطني، مما يضطر هذه الدول الى استمرار حاجتها للحصول على المزيد من القروض الأجنبية وبالتالي يحول دون بناء قدرة ذاتية على تمويل التنمية فيها.

1- وسائل الحكومة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل هذه الوسائل بالتالي:

- رفع نسبة القروض الممولة للمشاريع لعطاء فرص انتعاش هذه الربوع الجغرافية في إطار سياسة التوازن الجهوي.
- مضاعفة احتياطي صندوق ضمان القروض المنشأة خصيصا لمرافقة المقاولين الشباب في تجسيدات مشاريعهم، وإحاطتهم بأسباب النجاح والتقويم

- تقديم إغراءات جبائية وبنكية للمقاولين الشباب الذين يشغلون 5 عمال كحد أدنى في المؤسسات التي ينشؤنها
- إعفاء المؤسسات التي تخلق مائة منصب شغل من الضريبة على الأرباح، لمدة تتراوح من ثلاثة سنوات إلى خمسة.
- رفع سقف مستوى ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى 250 مليون دينار ، كما تقرر أن يتولى صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتراوح قيمتها بين 51 و 250 مليون دينار ، بينما يخصص صندوق الضمان للمشاريع التي تتراوح قيمتها بين مليون و 50 مليون دينار. كما تقرر تحسين معالجة ملفات القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.(1)

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دوراً هاماً في تحقيق التنمية المحلية من خلال مساهمتها في كل من: ناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة

2- المساهمة في المنتوج الداخلي الخام والقيمة المضافة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في خلق وتحقيق القيمة المضافة، من أجل ضمان ديمومة وظائفها، فهي لا تكتفي فقط بإقامة علاقة مع الهيئات التي تقتني منها الخدمات، والتي تبيع منتجاتها، بل تخلق كذلك شبكة مبادلات مع هيئات مختلفة.

إن القفزة النوعية التي عرفتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، تعبر حقاً عن إنجازٍ تاريخي حققه هذا القطاع، حيث ساهم بنحو 75% من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، أي بقيمة 2434,8 مليار دج، كما نسجل تجاوز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص عن تلك التي تحققها المؤسسات العمومية، فيما يخص إنشاء القيمة المضافة على المستوى الوطني؛ والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (01):مساهمة (%) الطابع القانوني للقيمة المضافة خارج المحروقات خلال الفترة 2002-2012

السنوات/الطابع القانوني للقيمة المضافة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2011	2012
القيمة المضافة (القطاع العام)	22,1	22,1	21,5	21,1	19,6	19,1	17,6	16,4	15,5	14,7
القيمة المضافة (القطاع الخاص)	77,9	77,9	78,5	78,9	80,4	80,9	82,4	83,6	84,5	85,3
مجموع القيمة المضافة HH	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: L'ONS Forum Journal Liberté -Alger , le 25 mars 2013

التعليق: إن القراءة الأولية لمعطيات الجدول أعلاه تشير إلى تراجع مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة[1] من 22.1% سنة 2002 إلى 14.7% سنة 2012؛ بسبب عدم قدرته على مسايرة متطلبات وشروط اقتصاد السوق، وتحت وقع تحرير التجارة الخارجية وعولمة الاقتصاد وبالمقارنة نجد هناك تزايداً في مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ارتفعت من 77.9% سنة 2002 إلى 85.3% سنة 2012،

والذي يمكن تفسيره بالثقل الاقتصادي والاجتماعي لها والدعم الذي حظيت به من طرف الدولة.

الجزء الثاني : الادماج الوطني لطالبي الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سوف اقوم في هذا الجزء بتحليل مستوى في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

الشكل رقم (01): تطور التشغيل حسب الأجهزة الموجهة لدعم إنشاء المؤسسات المصغرة

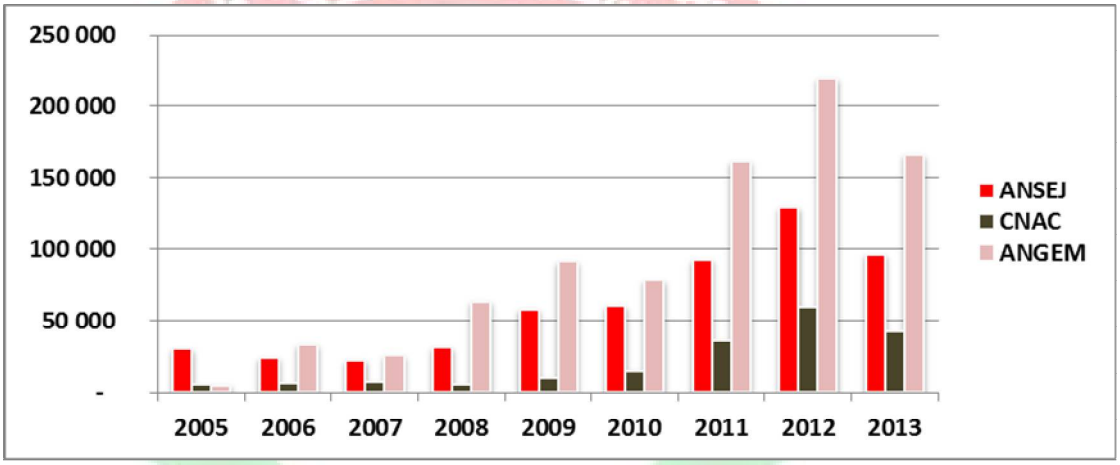

المصدر: **Bulletin d'information statistique PME , N°22,23,26**

التعليق: تضاعف مردود الأجهزة الثلاثة الموجهة لدعم إنشاء المؤسسات المصغرة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC والوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANGEM) منذ بداية سنة 2009 حيث تعمل هذه الوكالات لدعم تشغيل الشباب ومرافقته في كل مراحل انجاز المؤسسة ، من بدء فكرة إنشاء المشروع الى غاية الانطلاق في النشاط ومتابعته، كما تعمل على تقديم إعانات مالية من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وامتيازات جبائية ويكن القول ان تراجع البطالة كان بفضل نجاعة النشاطات خارج قطاع المحروقات وبالتالي كما يوضحة الشكلين الموالين يؤدي خلق المؤسسات ص و م وتطّورها إلى زيادة في خلق مناصب شغل جديدة، وبذلك الحدّ من مشكل البطالة

الجدول رقم (02): تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
التشغيل في المؤسسات الخاصة	1004942	1064983	1233081	1363444	1494949	1676111	1728046	1953636
التشغيل في المؤسسات العمومية	61661	57146	52786	51635	51635	48783	48415	48256
المجموع	1066603	1122129	1285867	1415079	1546584	1724894	1776461	2001892
السكان المشتغلين	8869000	8594243	9145000	9472000	9736000	9599000	10170000	10788000
نسبة التشغيل في م ص وم من السكان المشتغلين %	12%	13%	14%	15%	16%	18%	17%	19%

المصدر: **Bulletin d'information statistique PME , N°22,23,26**

التعليق: الجزائر بلغ عدد المؤسسات الصغيرة في نهاية السداسي الأول من السنة 2013 الى 747 934 مؤسسة تشغل أزيد من 2001892 شخص والتي تمثل 19% من السكان المشتغلين .

الجدول رقم (03): توزيع التشغيل على حسب القطاعات 2013

الوحدة: بالآلاف

الشغيل	القطاعات
319	الفلاحة
1065	الصناعة
1062	بناء واشغال عمومية
4807	تجارة وخدمات

المصدر: **Bulletin d'information statistique PME , N°,26**

التعليق: يتبين من خلال الجدول أن التجارة والخدمات تأتي بالمرتبة الأولى من حيث عدد التشغيل وتليها الصناعة، ثم البناء و الأشغال العمومية وبعدها الفلاحة على التوالي

الجزء الثالث: تحليل معطيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2002– 2013

سوف تسمح لنا هذه الطريقة بمعرفة خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة المتوسطة حسب القطاعات بالتالي ما هو القطاع الأكثر مساهمة في زيادة هذا الناتج في الجزائر

جدول رقم(04): معطيات الدراسة القيمة المضافة حسب القطاعات

الوحدة : مليون

السنوات	زراعة	بناء واشغال عمومية	النقل و المواصلات	خدمات للمؤسسات	تجارة وتوزيع	الفندقة والاطعام	الصناعات الغذائية	صناعة الاحذية والجلود
2007	704,19	732,71	830,07	71,71	833	80,75	152,13	2,38
2008	711,75	869,99	863,57	84,04	1003,2	91,18	164,16	2,53
2009	926,37	1000,05	914,36	98,58	1151,62	105,45	187,55	2,55
2010	1015,2	1071,75	988,03	122,37	1279,47	114,39	197,53	2,59
2011	1173,7	1262,57	1049,77	137,59	1444,63	121,43	231,85	2,6
2012	1421,7	1411,15	1095,27	154,37	1651,55	138,94	266,13	2,66
2013	1627,7	1562,1	1443,12	172,47	1870,6	174,1	285,48	2,65

المصدر: **Bulletin d'information statistique PME , N°22,23,26**

وعند تطبيق التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) تمكنت من الحصول على النتائج التي يمكن تحليلها احصائيا وتفسيرها اقتصاديا.

الجدول رقم (05): المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغير
348,822	1082,939	زراعة
296,944	1130,046	بناء واشغال عمومية
207,376	1026,313	النقل والمواصلات
37,267	120,161	خدمات للمؤسسات
364,266	1319,153	تجارة وتوزيع
31,291	118,034	الفندقة والاطعام
50,668	212,119	الصناعات الغذائية
0,095	2,566	صناعة الاحذية والجلود

المصدر: برنامج XL STAT 2016

ما يكن ملاحظته من خلال الجدول هو الاختلاف الكبير بين متوسطات المتغيرات، وأكبرها هو للتجارة والتوزيع ، مما يدل على مساهمته بنسبة كبيرة ، في حين تشير الانحرافات المعيارية الصغيرة إلى تسبب متغيراتها في زيادة تشتت البيانات كصناعة الأحذية والجلود.

الجدول رقم (06) : مصفوفة الارتباطات بين القطاعات

المتغيرات	زراعة	بناء واشغال عمومية	النقل والمواصلات	خدمات للمؤسسات	تجارة وتوزيع	الفندقة والاطعام	الصناعات الغذائية	صناعة الاحذية والجلود
زراعة	1	0,988	0,939	0,983	0,990	0,981	0,994	0,835
بناء واشغال عمومية	0,988	1	0,919	0,992	0,998	0,972	0,995	0,896
النقل والمواصلات	0,939	0,919	1	0,912	0,933	0,979	0,914	0,726
خدمات للمؤسسات	0,983	0,992	0,912	1	0,993	0,964	0,986	0,893
تجارة وتوزيع	0,990	0,998	0,933	0,993	1	0,982	0,992	0,896
الفندقة والاطعام	0,981	0,972	0,979	0,964	0,982	1	0,967	0,833
الصناعات الغذائية	0,994	0,995	0,914	0,986	0,992	0,967	1	0,863
صناعة الاحذية والجلود	0,835	0,896	0,726	0,893	0,896	0,833	0,863	1

المصدر: برنامج XL. STAT 2016

من خلال الجدول أعلاه يمكننا ملاحظة النتائج الحتمية حول علاقة القطاعات ببعضها البعض حيث نلاحظ وجود ارتباط جد قوي بين قطاع الصناعة وكل من قطاع البناء والأشغال العمومية، التجارة، الخدمات حيث هناك علاقة تأثير متبادل بين قطاع الصناعة والقطاعات الثلاثة الأخرى فالكل نهوض بقطاع الصناعة يستوجب وجود هياكل ومنشآت قاعدية و لوجود تجارة يستوجب أن يكون هناك قطاع صناعي أولا. كما يشير الجدول أيضا إلى وجود ارتباط جد قوي بين قطاع التجارة و الخدمات فمثلا نمو قطاع التجارة مرتبط بتوفر خدمات مختلفة كخدمات الاتصال وغيرها، وعلى العموم نلاحظ وجود ارتباطات كلها موجبة و جد قوي بين القطاعات المختلفة.

الشكل رقم (02): الشكل(04): التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد

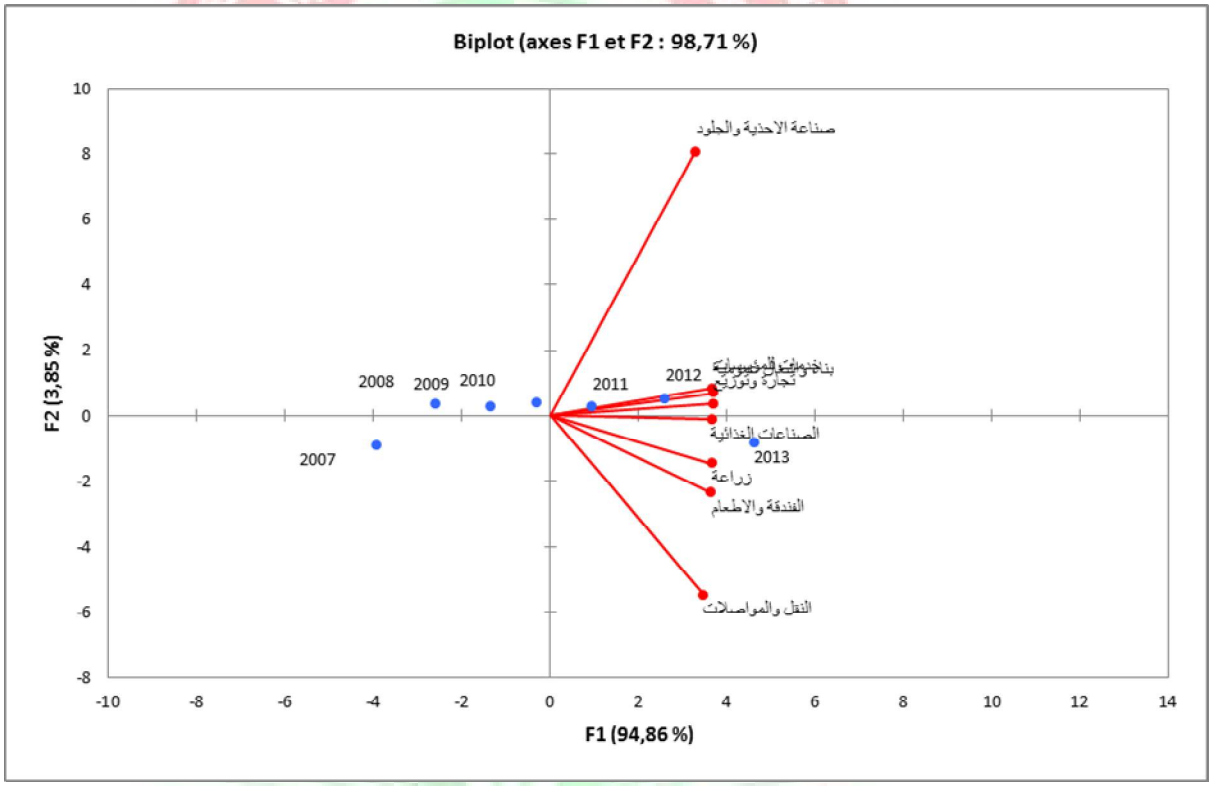

المصدر: برنامج XL. STAT

من خلال ملاحظة ترتيب التمثيل البياني للسنوات (من الأسفل إلى الأعلى) أن الفترة 2007 -2012 شهدت ارتفاعا متواصلا في القيمة المضافة و نمو متزايدة بشكل ملحوظ، حيث القطاع الاستراتيجي الذي يأخذ الحصة الاكبر هو التجارة ثم الزراعة وبعدها الأشغال العمومية ، هذا من جهة من جهة أخرى نلاحظ أن كل من قطاع صناعة الأحذية والجلود والفندقة لا تساهم بالقيمة المضافة .

الخاتمة :

لقد تطرقت من خلال هذا المقال الى الأهمية التي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة المتوسطة في التشغيل، ففي الجزء الأول لقد قمت بابراز مكنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال تحليل معطيات مساهمتها في المنتوج الداخلي الخام والقيمة المضافة وبالتالي تمكنا من معرفة

مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ارتفعت القيمة المضافة من 77.9% سنة 2002 إلى 85.3% سنة 2012، وبالتالي يبرز لنا ثقلها الواضح في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات.

أما بالنسبة للجزء الثاني تطرقت الى ما مدى الادماج الوطني لطالبي الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة في نهاية السداسي الأول من السنة 2013 الى 747 934 مؤسسة تشغل أزيد من 2001892 شخص والتي تمثل 19% من السكان المشتغلين والتي تعتبر نسبة مهمة للغاية .

وفي الأخير قمت بتحليل تحليل معطيات القيمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمجموعة من القطاعات خلال الفترة 2002- 2013 بتطبيق التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) على هذه المعطيات بالاستعانة ببرنامج **XLSTAT** من خلال ابراز القطاعات الأكبر مساهمة في تنمية الاقتصاد، حيث قطاع استراتيجي الذي يأخذ حصة كبيرة لهو التجارة ثم الزراعة وبعدها الأشغال العمومية ، هذا من جهة من جهة أخرى نلاحظ أن كل من قطاع صناعة الأحذية والجلود والفندقة لا تساهم.

المراجع:

ضياء مجيد الموسوي، **دراسة في الخروج من أزمة البطالة والسكن والعنوسة**، ديوان المطبوعات الجامعية،2015(1)

(2) Bulletin d'information statistique PME , N°22.

(3) Bulletin d'information statistique PME , N°23.

(4) Bulletin d'information statistique PME , N°26.

(5) L'ONS Forum Journal Liberté –Alger , le 25 mars 2013 .

(6) L'ONS Forum Journal Liberté –Alger , le 28 novembre 2013 .